



المركز التونسي للإقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Economie



# مقاومة الهيكل المالي الدولي في شمال أفريقيا



يوثق هذا الكتيب لمحات من رحلة الحراك بقيادة المجتمع المدني في شمال إفريقيا والعالم على هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 2023 في مراكش من أجل:

- تحدي سرديات المؤسسات المالية الدولية،
- فضح تداعيات سياساتها على بلدان الجنوب العالمي،
- والدعوة إلى إنهاء هيمنة الهيكل المالي الدولي

#### المحتويات:

4.....	المقاومة.....
9.....	بناء الحركات والقوة.....
13.....	التنظيم.....
35.....	التعلم.....
39.....	التخطيط للمستقبل.....



منذ الثمانينيات، تأثرت صياغة السياسات الاقتصادية في شمال إفريقيا بشروط المؤسسات المالية الدولية. تطلبت أزمة المديونية التي هزت البلدان في ذلك الوقت الحصول إلى السيولة بالعملة الأجنبية. استجابت المؤسسات المالية الدولية، ولكن لم يكن ذلك دون ثمن إذ تمكنت من خلال برامج الإصلاح الهيكلي أن تؤثر على التوجهات الإنمائية لبلداننا. وأدت السياسات إلى تداعي نفاذ المواطنين إلى الحقوق الأساسية وتقلص دور الدولة في الاقتصاد. تم توثيق آثار هذه الشروط على نطاق واسع في البحث وفي عمل منظمات المجتمع المدني، كما تسببت في اضطرابات اجتماعية فلا تزال أحداث الخبز في 1983 متجذرة في الذاكرة الجماعية للتونسيين.

على مدار أكثر من أربعين عاما، كان هناك تراكم لتجارب النضالات الشعبية ضد سياسات الاستعمارية الجديدة والتبعية والتبادل غير المتكافئ. توج هذا بعملية ثورية ضخمة تطالب بالوصول إلى العدالة الاجتماعية والكرامة والحقوق في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا بين أواخر 2010 وأوائل 2011. أعربت الجماهير في الشوارع والميادين عن رغبتها في كسر طوق التهميش الهيكلي والقمع والطغيان، والمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية.

حدث ما وصلت إليه المنطقة: حالة من العزلة والمقاومة



## المقاومة ... هيمنة الهيكل المالي العالمي (GFA) في شمال أفريقيا

## التنظيم في سياقات سياسية صعبة

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا\_التي تعاني من أنظمة استبدادية وحريات سياسية مقيدة، شكل مشهد التنظيم العديد من التحديات أمام المجتمع المدني للعمل والتعبئة من أجل مقاومة سياسات المؤسسات المالية الدولية. إذ أن الفضاء السياسي المغلق والحملات القمعية العنيفة على الحركات والرقابة شكلت حواجز أمام التعبئة، وخلقت بيئة معادية للنشطاء الذين يسعون إلى الدعوة إلى التغيير.

في أكتوبر 2023، كان الحصول على تصاريح قانونية للأنشطة والتحرك في وقت الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مهمة شبه مستحيلة حيث واجهت جمعيات المجتمع المدني عقبات بيروقراطية مجحفة ونالت رفضا في اللحظة الأخيرة.

عانى النشطاء المشاركون في التحركات من المضايقات المستهدفة مع تكتيكات مثل قرصنة الهواتف والمكالمات التهديدية والتشهير. تهدف هذه الأساليب الوضعية إلى تقويض مصداقية النشطاء وبتُّ الخوف.

على الرغم من أن مسار الانتقال المتفاوض عليه في شمال إفريقيا بعد 2021 فتح الفضاء السياسي وسمح باستعادة الحقوق المدنية والسياسية في بلد مثل تونس، فسرعان ما تم تقييد التحول الجذري في السياسات الاقتصادية. فبداية من ماي 2011، كانت تونس ومصر والمغرب والأردن محور مبادرة مجموعة الثمانية والمؤسسات المالية الدولية التي نتج عنها : شراكة دوفيل.

لئن وعدت شراكة دوفيل، في الظاهر، بتمويل لإنقاذ دول المنطقة من الأزمات الاقتصادية بعد الانتفاضات، فإن الإصلاحات الهيكلية التي اشترطها التمويل منعت أي إصلاحات جادة تهدف إلى تغيير نموذج التنمية وتلبية مطالب العدالة الاجتماعية بل على العكس، أغرقتهم في حلقة مفرغة من التقشف والديون.

ومع استمرار حلقة الديون المفرغة، اشتدت أصوات المجتمع المدني، وكشفت عن تداعيات سياسات المؤسسات المالية الدولية، واقترحت سياسات بديلة لكسر حلقة التقشف. تبلورت هذه الحركات في أكتوبر 2023، حول الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في لحظة رائعة من التعبئة والمعارضة من الجهات الفاعلة في المنطقة، وخارجها.





بالإضافة إلى ذلك، واجه النشطاء الوافدين من جميع أنحاء العالم للمشاركة في التجمعات صعوبات في عمليات الحصول على التأشيرات وفي كثير من الأحيان الاستجواب والتدقيق المفرط في المطارات.

على الرغم من أن القمم المضادة للأحداث الدولية ليس لها جذور راسخة في تقاليد المنطقة العربية، وعلى الرغم من هذه العقبات، فقد أظهرت حركات المجتمع المدني الكثير من الصمود، وحشدت الحضور بأعداد غفيرة. وقد استقطبت الأنشطة والاحتجاجات

الموازية، بقيادة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مهرجان إنهاء التقشف وموكب القمة المضادة ومحكمة الشعوب العالمية ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشاركة مئات المنظمات والشباب الذين احتجوا على اجتماعات مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.



## مبادرات لبناء القوة من أجل التعبئة في 2023

التعبئة الرقمية للقمة المضادة: مجتمعات الإنترنت كمحرك للتغيير

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من أنظمة استبدادية وحرمان سياسية مقيدة، شكل مشهد التنظيم العديد من التحديات أمام المجتمع المدني للعمل والتعبئة من أجل مقاومة سياسات المؤسسات المالية الدولية. إذ أن الفضاء السياسي المغلق والحملات القمعية العنيفة على الحركات والرقابة شكلت حواجز أمام التعبئة، وخلق بيئة معادية للنشطاء الذين يسعون إلى الدعوة إلى التغيير.

في أكتوبر 2023، كان الحصول على تصاريح قانونية للأنشطة والتحركات في وقت الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مهمة شبه مستحيلة حيث واجهت جمعيات المجتمع المدني عقبات بيروقراطية مجحفة ونالت رفضاً في اللحظة الأخيرة.

عانى النشطاء المشاركون في التحركات من المضايقات المستهدفة مع تكتيكات مثل قرصنة الهواتف والملكومات التهديدية والتشهير. تهدف هذه الأساليب الوضعية إلى تقويض مصداقية النشطاء وبتُّ الخوف.

الرؤى المتقاطعة: تعزيز البحوث التعاونية حول تأثيرات المؤسسات المالية الدولية على الحقوق في المنطقة



**تابعونا**

### سلسلة ندوات عبر الإنترنت

إصلاحات المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على وضعية الحقوق في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط

مبادرة من المرصد التونسي للاقتصاد (OTE) وبالتعاون مع منصة العدالة الاجتماعية (SJP) في مصر ومركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية (CESSRA) في لبنان، لم تكن هذه الندوات الرقمية مصممة فقط كنشاطات لزيادة الوعي ولكن أيضاً كجهود بحثية شاملة حول آثار الإصلاحات على السياسة النقدية والمؤسسات العمومية والضمان الاجتماعي.

من خلال جمع الخبراء والناشطين من مختلف البلدان في المنطقة لتبادل رؤاهم، ضمت هذه الندوات الرقمية 229 مشاركاً وكانت بمثابة منصة حاسمة لصياغة وتعزيز مواقف مشتركة بشأن المديونية والمؤسسات المالية الدولية في الفترة التي سبقت القمة المضادة.

علاوة على ذلك، ساهمت في إنتاج ثلاثة مخرجات بحثية عملية بعنوان «الرؤى المتقاطعة» والتي تهدف بدورها إلى توفير تقييمات تشخيصية وتوصيات تخص السياسات وتعزيز جداول أعمال تعاونية وملموسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الندوة الافتراضية الأولى: «العملات الوطنية تحت الهجوم» تقديم محمد الحداد. المشاهدة هنا (youtube.com)



مكافحة نماذج المؤسسات المالية الدولية للضمان الاجتماعي: من أجل إطار ضمان اجتماعي شامل نحو أجندة عمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

انعقد المؤتمر الإقليمي لمنتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل في عمان، الأردن أيام 19 إلى 20 سبتمبر. ويعد حدثاً حاسماً في الدعوة إلى تغيير السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجمع الخبراء ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والباحثين لمناقشة أجندة عمل مشتركة للمناصرة نحو ضمان اجتماعي شامل. وشملت المواضيع المطروحة مناقشة نماذج الإغاثة الحالية وتعزيز المقاربات القائمة على الحقوق والتصدي للتحديات التي تطرحها حلول المؤسسات المالية الدولية في طريق نظم الضمان الاجتماعي الشاملة. وأكد المؤتمر على الحاجة الملحة للتحويل نحو الأطر القائمة على الحقوق لنظم الضمان الاجتماعي الوطنية. وأثار حوارات مهمة بين منظمات المجتمع المدني تدعو إلى تعزيز التشبيك والمناصرة حول حقوق الإنسان و طرح الحلول القائمة على البيانات.

اقرأ المزيد: مؤتمر منتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل يدعو إلى ضمان اجتماعي شامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - ISSPF - MENA.



# التنظم!

التعبئة لمناهضة الاجتماع السنوي في مراكش: تبلور المقاومة في مختلف الفضاءات



تعتبر الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر 2023 أكبر تجمع سنوي للمؤسسات المالية الدولية والحكومات. يجتمع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي أنشئ في 1944، عادة في واشنطن مع عقد اجتماعات بديلة في البلدان الأعضاء مرة كل 3 سنوات.

في 2023، تقرر أن يستضيف المغرب الاجتماعات في مدينة مراكش. وهذا يحدث لأول مرة في بلدان شمال أفريقيا. ومنذ 1947، انعقدت هذه الاجتماعات مرة واحدة فقط في أفريقيا، في نيروبي، كينيا، سنة 1973. لم يتجدد هذا الحدث في القارة منذ ذلك الحين، ولا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ 2003 عندما عقدت الاجتماعات في دبي.



إن تقاليد حركات المقاومة التي تتجمع تزامنا مع اجتماعات المؤسسات المالية الدولية متجذرة بعمق في التاريخ. بين مسيرات مؤتمرات الأطراف المضادة وتجمعات القمم المضادة ينعكس الصوت الجماعي للشعوب الذين يؤكدون أن القرارات التي تؤثر في حياتهم لا يمكن أن تتخذ دون مشاركتهم. وبهذه الروح، يبرز الاجتماع السنوي في مراكش كلحظة محورية يواجه فيها الهيكل المالي العالمي (GFA) تدقيقا مكثفا من الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات والحركات الشعبية على حد سواء.

تعدّ الرهانات في 2023 أعلى من أي وقت مضى حيث بلغت الانتقادات للمؤسسات المالية الدولية ذروتها. فقد اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن الهيكل المالي الدولي، الذي يعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم الفاعلين فيه، قد «عفا عليه الزمن ومختل وغير عادل». فيقول أنطونيو غوتيريش إن هذه البنية العالمية «فشلت في مهمتها المتمثلة في توفير شبكة أمان عالمية للبلدان النامية».

اقرأ المزيد: ملاحظات الأمين العام في قمة باريس حول ميثاق التمويل العالمي الجديد | الأمين العام للأمم المتحدة.

إن رهانات اجتماع مراكش متعددة الأوجه، وتركز على تحدي هياكل السلطة الراسخة وتعزيز الروايات البديلة التي تعطي الأولوية للكوكب وشعوبه أمام الربح.

بينما تجتمع الجهات الفاعلة المؤسسية لمناقشة السياسة الاقتصادية بنهجها التكنوقراطي المعتاد، تجتمع الحركات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني والناشطون لتعطيل المسار والمطالبة بالمساءلة. خلال الاجتماعات السنوية، تم تنظيم المقاومة من الاحتجاجات السلمية إلى مبادرات المناصرة الاستراتيجية.







## منتدى سياسات المجتمع المدني

ينظمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمنصة لمنظمات المجتمع المدني للتواصل مع المسؤولين رفيعي المستوى وتقديم وجهات نظرهم حول القضايا الرئيسية.

رمز الاستجابة السريعة - الاجتماعات السنوية لمنتدى سياسات المجتمع المدني (worldbank.org)2023

وعلى الرغم من الضمادات التي يقدمها ممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانفتاح والحوار، واجه المشاركون من منظمات المجتمع المدني العديد من التحديات في عرض أبحاثهم وإثارة شواغلهم. يشير مقال منصة مشاكل بعنوان «مدعوون ولكن مغيبون المجتمع المدني في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي» إلى أن الجهود المتضافرة لمنظمات المجتمع المدني قوبلت من قبل المنظمين بالعلوية والإقصاء واللامبالاة، مما أعاق المساءلة. يسلط هذا التحليل لتجارب منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات الضوء على الحواجز الهيكلية التي تحول دون المشاركة الهادفة والتوافق بين أهداف منظمات المجتمع المدني وتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

رمز الاستجابة السريعة إلى مقال مشاكل



فضاءات  
وفاعلون  
وإقرارات



### مهرجان إنهاء التقشف

تم تنظيم هذا الحدث من قبل حملة نهاية التقشف لانطلاق الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يهدف المهرجان إلى الاحتفال بالمقاومة ضد النموذج الاقتصادي الفاشل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي أعطى الأولوية للربح على حساب البشر والكوكب. تم تشجيع المشاركين على توحيد الجهود في الدعوة إلى أجندة نسوية وخضراء وقائمة على الرعاية للمستقبل. مثل المهرجان فرصة الأعضاء الحملة والحلفاء والمشاركين الحاليين والجدد إلى مشاركة معرفتهم وأبحاثهم في مجال المناصرة والتحدث عن تجاربهم وواقع حياتهم في مجتمعاتهم مما سيلهم المزيد من المناصرة والعمل والفن.



### محكمة الشعب العالمية ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ينظمها تحالف مكافحة عدم المساواة

اجتمع وصندوق النقد الدولي في مراكش بالمغرب رامنا مع الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 11 أكتوبر 2023 من الساعة 9:30 صباحا إلى الساعة 3:30 مساء. تتكون لجنة التحكيم من خبراء بارزين من بلدان مختلفة في مجالات الاقتصاد وحقوق الإنسان ونضالات العدالة الاجتماعية. استمع أعضاء لجنة التحكيم إلى شهادات

أعضاء لجنة تحكيم محكمة الشعوب العالمية للبنك الدولي

من ممثلي المجتمعات المتأثرة بسياسات وممارسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الإكوادور ومصر وإندونيسيا وساحل العاج وكينيا وملاوي والمكسيك وباكستان وجنوب أفريقيا وأوغندا وراميبا وزيمبابوي. [...]

وتوصلوا إلى قرار بالإجماع يدين المؤسسات المالية الدولية بشكل خطير بتأجيل عدم المساواة من خلال التواطؤ مع القطاع المالي والشركات المتغولة متعددة الجنسيات. تقدم هذه المؤسسات المالية المشورة السيئة للحكومات باتباع نموذج اقتصادي معيب كليا ويفضل النخب السياسية والمالية - والمتكونة في أغلبها من الرجال. كما أبرزت الشهادات حول المشاريع المحددة تأثيرا مباشرا لسياساتها وممارساتها على الأشخاص. ودعت لجنة التحكيم المؤسسات المالية الدولية إلى التوقف عن العمل لصالح الأعيان وانطلاق العمل وفقا للمصلحة البقية».

Contre sommet de Marrakech : la dernière ligne droite

Marrakech : un contre-sommet des mouvements sociaux riche pour la justice climatique et sociale



Faisons de notre contre-sommet à Marrakech : Une rencontre de lutte réussie des mouvements sociaux et climatiques mondiaux. Une concrétisation de toutes les formes de solidarité internationale avec les sinistré-es au Maroc

Les revendications issues du contre-sommet de Marrakech



**Reclaim Our Future Conference**  
A PEOPLES' CONFERENCE ON THE IMF-WBG/  
CADI AYIAD UNIVERSITY CLUB, MARRAKECH, MOROCCO/ 8-9 OCTOBER 2023



[SIGN-ON TO DECLARATION] 80 years, not another year more: Reclaim our future from neoliberal dictates and false solutions! Shut down the IMF-WBG!

### فلنستعد مستقبلنا

تحت تنظيم المنظمات الشعبية «إنه حدث بقيادة الجنوب يحث على مشاركة الشعوب في جميع أنحاء العالم، نحو تتبع المساءلة التاريخية والنظامية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي عن الأزمات المتعددة، والمساهمة في صياغة سردية مضادة، من خلال رؤية الشعوب لتاريخ هذه المؤسسات».



## القمة العالمية المضادة للحركات الاجتماعية



### ما هي القمة المضادة؟

ظهر مفهوم القمة المضادة كشكل من أشكال العمل كاستجابة مباشرة للعولمة، بهدف تعطيل القمم التي يحضرها رؤساء الدول أو المنظمات الدولية. كان هذا النوع من النشاط إضافة جديدة إلى مجموعة استراتيجيات الناشطين منذ التسعينيات، ولا يزال يمثل أداة للطعن في السياسات غير الشعبية التي تملئها المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة في الهيكل المالي العالمي.

انطلقت في 12 أكتوبر، وهو تاريخ رمزي متعلق بتاريخ وصول كولومبوس إلى منطقة البحر الكاريبي وبدء استغلال الإمبريالية الأوروبية للأميركتين.

وانتهت في 15 أكتوبر، تخليداً لذكرى اغتيال طوماس سانكارا، بطل عدم سداد الديون والسيادة العالمية. تهدف قمة الحركات الاجتماعية العالمية المضادة للاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى التشويش على الاجتماعات الرسمية لمؤسسات بريتون وودز في مراكش وحقت نجاحاً باهراً في نسب المشاركة والمضمون. اجتمعت أكثر من 170 منظمة، تضم مجموعة متنوعة من الحركات الشعبية الاجتماعية والمناخية العالمية، من جميع أنحاء العالم.

استندت القمة المضادة إلى زخم كبير من الانتقادات واسعة النطاق للمؤسسات المالية الدولية. ومثلت لحظة تاريخية للتضامن الدولي، وتباحث البدائل وأساط المقاومة، وتبادل الخبرات وتعزيز قوة التنافس من الجنوب العالمي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى نطاق عموم أفريقيا.

من خلال القمة العالمية المضادة للحركات الاجتماعية، يديم النشطاء تقليداً من هذا النمط التنظيمي، بالتوازي مع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

• [ليما 2015: 5000 احتجاج ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشراكة العابرة للمحيط الهادئ](#) ومؤتمر شمال أمريكا بشأن أمريكا اللاتينية NACLA



• [بالي 2018: مؤتمر الشعوب العالمي - مؤتمر الشعوب العالمي ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي \(weebly.com\)](#)



القمة المضادة العالمية للحركات الاجتماعية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في مراكش.



«لا يمكن تسديد الدين (...)،

أولاً لأننا إن لم نسدّد، لن يموت المقترضون. هذا مؤكّد. لكن إن سدّدنا، سنموت. هذا مؤكّد أيضاً.»

طوماس سانكارا

## فضاء بديل للمناقشة



وفرت القمة المضادة مساحة بديلة للمناقشة وسط السردية السائدة التي تحوم بالديون والمؤسسات المالية الدولية. تم تناول عدد لا يحصى من القضايا، في جميع حلقات النقاش المختلفة بتيسير من برنامج واسع من المؤتمرات والمناقشات التي تغطي قضايا ومواضيع متنوعة مثل الديون كأداة للاستعمار المالي والعسكرة العالمية والتخلص من المركزية الأوروبية والاستجابة النسوية للديون.

تعرف على المزيد حول موضوعات وبرنامج القمة المضادة هنا -> [رمز الاستجابة السريعة](https://www.cadtm.org) -> قمة مراكش المضادة: المرحلة النهائية (cadtm.org).



## مسيرة احتجاجية كبرى

انطلقت فعاليات اليوم الأول من القمة العالمية المضادة للحركات الاجتماعية التي استمرت أربعة أيام بمسيرة احتجاجية قوية غمرت ساحة باب دكالة بمشكال من الألوان والأصوات الحماسية. وسط بحر من المتظاهرين، شقت اللافتات والشعارات الجريئة السماء، هاتفة بكل حزم: «الكرامة، ولا الديون» و «إلغاء الديون»، على وقع صيحات تردد الرغبة الشديدة في العدالة الاجتماعية والإنصاف الاقتصادي.



استقطبت المسيرة حشدا متنوعا من الشمال والجنوب العالميين، إلى جانب تمثيل كبير للسكان الأصليين من جميع أنحاء آسيا وأفريقيا. وتشاركوا برفع الصوت لإلغاء ديون دول الجنوب العالمي ودعوا إلى تعويضات عن المظالم التاريخية والبيئية والمناخية، كما وقفوا تضامنا مع المتضررين من الزلزال المأساوي في مراكش وأعربوا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني.

طوال أيام القمة المضادة، نجم الإجماع على أن بلدان الجنوب العالمي ضالعة بعمق في نظام الديون الاستعمارية. وقد تردد هذا الشعور خلال المؤتمر الافتتاحي بعنوان «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: 79 عاما من الدمار، كفى!»، حيث تم الوقوف على تأثير هذه المؤسسات. تم انتقادهم لتفاقم الظلم الاجتماعي وإدامة نظام الديون الاستعمارية، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين الجنوب العالمي والشمال العالمي واستغلال الطبقة العاملة العالمية.



"الدَّيْنُ هو سيف الإمبريالية. هو نفس الذراع الذي ينظم نقل الثروة من بلدان الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي."  
ندونغو سامبا سيلا

"استقرار الاقتصاد الكلي الذي تعززه وتيسره المؤسسات المالية الدولية هو الاستقرار في الفقر الهيكلية"  
ندونغو سامبا سيلا

... .. مما يتطلب إلغاء الديون والتدقيق والتعويضات

تعزيز إدارة الدين العام بطريقة ديمقراطية وشفافة وقائمة على المواطن.

إجراء عمليات تدقيق للدين العام من قبل المواطنين.

الاعتراف بالديون المعنوية والتاريخية والبيئية والمناخية والمطالبة بالتعويضات. وهذا من شأنه أن يعكس النهج الذي يرضع الجنوب العالمي في موقع المدين إلا أنه في الواقع يستحق التعويضات.

النضال من أجل ضمان إلغاء الحكومات لجميع الديون البغيضة وغير القانونية وغير المشروعة بطريقة سيادية ومن جانب واحد.

خلق تآزر في العمل بين شمال العالم وجنوبه من أجل رفض الديون غير المشروعة.

تقتل الديون الناس وتحرمهم من الحياة الكريمة.



تعرف على المطالب من القمة المضادة هنا -> رمز الاستجابة السريعة لمطالب القمة المضادة في مراكش: الديون، القروض الصغرى، العدالة المناخية، السيادة الغذائية، الحركات الاجتماعية، الهجرة...  
([cadtm.org](http://cadtm.org))

## الأنظمة الاقتصادية الوطنية العالقة ... وتتطلب تحولات هيكلية

## في التبعيات الهيكلية... في نماذج التنمية، لصالح السيادة

في الجلسة العامة الثالثة، تمّ الاعتراف بأن ما يمنع خروج بلدان الجنوب من ضعفها،

يتمثل في تبعيتها الهيكلية واعتمادها على الشمال العالمي في حاجياتها الأساسية.

### فيما يتعلق

### بالغذاء

اعتادت أفريقيا أن تكون سلة خبز العالم في العصور الاستعمارية. ولكنها اليوم تستورد 85 في المائة من غذائها. تمّ تصميم هذا الوضع من قبل أوروبا خلال اجتماع روما سنة 1955 ومع سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للزراعة في 1963. وإدراكا منها لاعتمادها الغذائي على أفريقيا، دعمت أوروبا محاصيلها بشكل مكثف. وفي نفس الوقت، اضطر المزارعون في جنوب الكرة الأرضية إلى الابتعاد عن المحاصيل الأساسية للغذاء متوجهين نحو المحاصيل التي تدرّ النقد عبر التصدير.

«نحن ننتج ما لا نستهلكه ونستهلك ما لا ننتجه». فاضل قابوب

### فيما يتعلق

### بالطاقة

تستورد معظم دول الجنوب العالمي الطاقة بما في ذلك كبار مصدري الوقود الأحفوري. فنجيريا على سبيل المثال، وهي أكبر مصدر للنفط في أفريقيا، تستورد 100 في المئة من البنزين. ويعود ذلك إلى عدم حصول بلدان الجنوب على التكنولوجيا بسبب براءات الاختراع وعدم الاستثمار في التكنولوجيات المحلية. لا يزال 600 مليون شخص في القارة الأفريقية اليوم دون كهرباء.

### فيما يتعلق

### بالصناعة

تركز الصناعات في جنوب العالم اليوم بشكل أساسي على الصناعات الاستخراجية والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة. تستنزف خطوط التجميع رأس المال وتحتاج إلى استيراد متكرر للمكونات والتكنولوجيا والتغليّف. يتم استخدام العمالة منخفضة التكلفة لتجميع المكونات. أنّ قيمة ما يتم تصديره منخفضة، في حين أنّ قيمة الواردات مرتفعة جدًا. وبغض النظر عن حجم الصادرات، فإنها لا تزال غير قادرة على تعويض الخسائر.

الحاجة ملحة الآن للاستثمار في الصناعة الوطنية ذات القيمة المضافة العالية لتوليد الثروة.

## ...الدعوة إلى موارد تمويل بديلة

يمكن أن يكون الدين المحلي أداة للتنمية السيادية  
ندونغو سامبا سيلا

### استخدام قوة السيادة النقدية للاستثمار في التنمية

منذ 2016، فرض صندوق النقد الدولي قانونا على تونس يؤسس الى استقلالية البنك المركزي ويجعل دوره يقتصر على استهداف التضخم. وتم تشجيع بلدان أخرى في المنطقة على القيام بذلك أيضا. من المهم إعادة دور البنك المركزي في تمويل التنمية كما كان الحال في حقبة ما بعد الاستقلال.

اقرأ المزيد: [إنهاء الاستعمار الاقتصادي ودور البنك المركزي في تنمية ما بعد الاستعمار في تونس على JSTOR](#)



### تنوع مصادر التمويل

يمكن لبلدان المنطقة استكشاف أشكال أخرى من الديون بدلا من الاعتماد المفرط على الديون متعددة الأطراف على سبيل المثال، يمكن الاستثمار في الحلول المحلية للاستفادة من عجز الغذاء والطاقة، كما يمكن عقد اتفاقيات المبادلة الثنائية واستحداث طرق للتداول بالعملات المحلية مع الدول المجاورة، الأمر الذي سيساعد على الحد من احتياجات العملات الأجنبية. استكشف طريقة التداول بالعملات المحلية مع الدول المجاورة.

اقرأ المزيد: [الخروج من صندوق النقد الدولي](#)



## إصلاح النظم الضريبية لتعبيء الموارد المحلية

حسب الباحث نجيب أقصبي، فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه البلدان التي تستسلم لأعباء الديون هي افتقارها إلى النظم الضريبية لتعبيء الموارد وتقليل التفاوتات الاجتماعية. الأنظمة الضريبية المعتمدة في هذه الدول تنازلية وتفتقر إلى الموارد والأدوات اللازمة لتحصيل الضرائب. من الضروري إجراء إصلاح ضريبي حقيقي. يجب أن يتم تطبيق التدرج في الضريبة على الدخل بشكل مكثف والحد من الاعتماد على الضرائب التنازلية مثل الأداء القيمة المضافة ومراجعة فاعلية الامتيازات الضريبية والحوافز المخصصة للشركات.

شاهد هنا: [ندوة حول العدالة الجبائية ومسار إصلاح القواعد الضريبية الدولية \(youtube.com\)](#)



### دعم مبادرة المجموعة الأفريقية لإصلاح الهيكل الضريبي الدولي

يتم وضع القواعد الضريبية الدولية الحالية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي منظمة تقودها البلدان المتقدمة، ويعتبر دور بلدان جنوب أفريقيا التفاوضي محدودا. وبذلك لا تصب قواعدها في مصلحة الدول النامية. منذ سنوات، قدمت المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة مقترحا لإصلاح القواعد الضريبية الدولية وإنشاء هيئة حكومية دولية تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة هذه القواعد. وفي هذا الإطار، سيكون للبلدان النامية مقعد كامل على الطاولة، ويمكن أن تكون القواعد الضريبية أكثر شمولاً ومراعاة مصلحة البلدان النامية وحققها في الضرائب واحتياجاتها لوضع حد للتدفق المالي غير المشروع وغيره من أشكال تسرب الموارد من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي. «أوقفوا النزيف».

اقرأ المزيد: [حملة أوقفوا النزيف - AFRODAD](#)





## التجارة الحرة: إدامة التبعية



أناحت القمة المضادة فرصة لفحص اتفاقية التجارة الحرة الجديدة بشكل نقدي، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA)، والتي تهلل بها السردية السائدة كمبادرة رائدة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل في جميع أنحاء القارة.

أثرت التجارة الحرة، التي غالبا ما يتم تقديمها كحل لدفع النمو الاقتصادي، تأثيرا كبيرا على سبل عيش المجتمعات في جميع أنحاء القارة وعرضت البلدان لخطر المقاضاة في قضايا التحكيم من قبل الشركات متعددة الجنسيات. في عالم تهدده الكوارث المناخية وندرة الموارد، يعتبر إصلاح اقتصاداتنا لتتماشى مع طرق أكثر استدامة للإنتاج والتجارة ضرورة لا تتوافق مع اتفاقيات التجارة الحرة. يجب مراجعة ما إذا كان هيكل التجارة العالمية الحالي يخدم حقا أهداف وتطلعات البلدان النامية إلى الازدهار، أم أنه حل زائف آخر؟

## ... واحذر الحلول الزائفة...

### تمويل المناخ، هل هو فخ جديد للمديونية؟

تغير النظام وليس تغير المناخ - التاريخ: من 15 إلى 18 أكتوبر - المكان: مراكش، المغرب - مسيرة القمة المضادة - المصدر: صفحة الفيسبوك للمرصد التونسي للاقتصاد

أفريقيا هي منشأ أقل من 4 في المائة من الانبعاثات التاريخية لغازات الدفيئة، أي ما يعادل انبعاثات إسبانيا وحدها. تحتاج القارة إلى أموال للتكيف مع آثار تغير المناخ. وعلى الرغم من ذلك، فإن التمويل المناخي المتاح موجه لمشاريع التخفيف بدلا من التكيف. وتتعرض بلدان الجنوب لضغوط لإزالة الكربون. وهو ما يعتبر استثمارا مكلفا بالنسبة للدول التي تتمحور احتياجاتها الملحة حول التنمية والتكيف مع آثار التغيرات المناخية.

لا تزال الدعوات إلى التعويضات المناخية التي تقودها الدول النامية ذات تأثير ضعيف على إرادة البلدان المتسببة في التلوث لتمويل التكيف.

منذ 2015، تم تمويل المناخ بوعود فارغة وفشل الملوثون في الوفاء بالتزاماتهم.

بدلا من التعويضات غير المشروطة للبلدان النامية، تعزز المؤسسات المالية الدولية أسواق الكربون، والقروض المشروطة، والتشجيعات واسعة النطاق لمزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) التي تثقل كاهل ميزانيات الدولة مع تقليل مخاطر القطاع الخاص. يجب اعتبار دفع هذا التحول عبر المزيد القروض المشروطة حلا زائفا.

اقرأ المزيد - < رمز الاستجابة السريعة - التمويل المناخي للبنك الدولي: التغيير التحويلي، أم مضاعفة العولمة النيوليبرالية؟ | الحقيقة من وراء المساعدة





في أعقاب فعاليات القمة المضادة في مراكش، وجب علينا، كجزء من الجهات الفاعلة في تونس وشمال إفريقيا، إلى التراجع، والتفكير في سبل نقل الدروس المستفادة من مراكش إلى تونس. كان من المهم أيضا فتح مساحة تعاونية للتفكير والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة، بناء على التعبئة التي شهدناها على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش.

كوسيلة للاستجابة لهذه الاحتياجات قمنا بتنظيم مؤتمر بعنوان «الديون وتأثير المؤسسات المالية الدولية: استطلاع سبل التعويض والتغيير» في ديسمبر 2023 في تونس العاصمة. كان المؤتمر علامة فارقة في توطيد سرد وطني وإقليمي ضد نظام الديون السائد والمؤسسات المالية الدولية.



13 | 12  
ديسمبر 2023  
نزل لايكو تونس

### الديون وتأثير المؤسسات المالية الدولية: استطلاع سبل التعويض والتغيير

الجلسة الخامسة: نحو مستقبل متضامن: تأملات استكشافية و أمثلة ملهمة.



تمثلت الأهداف الرئيسية للمؤتمر في تسليط الضوء على الآثار السلبية لسياسات المؤسسات المالية الدولية على تونس ودول الجنوب العالمي الأخرى والدعوة إلى المقاومة النشطة ضد هذه السياسات ومواكبة التعبئة التي تحدث في الجنوب العالمي، ومعارضة الإصلاحات المخطط لها أو الجارية، وإعادة تحديد جداول أعمال المناصرة للحلول البديلة.

بالإضافة إلى ذلك، سعى المؤتمر إلى تأطير نضال تونس تضيمنه في السياقات الإقليمية (شمال إفريقيا) والعالمية (الجنوب العالمي).

خلال المؤتمر، تناول مختلف حلقات نقاش جوانب مختلفة من القضية.

1 قدمت الجلسة الأولى نهجا لحقوق الإنسان، حيث ناقش الناشطون والخبراء المتخصصون و النقايبون آثار إصلاحات المؤسسات المالية الدولية على حقوق الإنسان.

1

2 وركزت حلقة النقاش الثانية على الحق في التنمية، وسلطت الضوء على تأثير نظام الديون الحالي على التنمية.

2

3 وسلطت الجلسة الثالثة الضوء على منظور العدالة الانتقالية، بحضور برلماني سابق ورئيس هيئة الحقيقة والكرامة التونسية.

3

4 وركزت الجلسة الرابعة على إيجاد البدائل وعرضها فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية.

4

5 أما بالنسبة للجلسة الخامسة، تحت عنوان «نحو مستقبل من متضامن»، فقد تضمنت تأملا استكشافيا وأمثلة ملهمة بما في ذلك خطاب ألقاه علي القادري حول فك الارتباط والحق في التنمية.

5

# التخطيط !

## التفكير في رؤيا للمستقبل

وطوال فعاليات المؤتمر، تم التركيز على صياغة سردية بديلة تقوم على مساءلة المؤسسات المالية الدولية وصياغة مطالب التعويضات القائمة على الأدلة وتبحث بدائل قابلة للتطبيق لسياساتها المفروضة. قدّم النهج المقترح العديد من المسارات المترابطة، بما في ذلك تقييم المساءلة والمساءلة عن جبر الضرر ومراجعة الديون قصد التفاوض والإلغاء والمقاومة ضد سياسات التنمية التي تقودها المؤسسات المالية الدولية والجهود المبذولة لإعادة التوازن إلى ديناميكيات السلطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. مثل اعتماد عدسة حقوق الإنسان عند النظر إلى الاقتصاد والسياسات العامة أحد النقاط الأساسية في أهداف المؤتمر إلى جانب الدعوة إلى مقاربة إنمائية للاقتصاد والمديونية.

تعرف على المزيد حول المؤتمر من خلال اتباع الروابط أدناه:

[الورقة المفاهيمية الخاصة بالمؤتمر](#)

[https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/note\\_conceptuelle\\_impact\\_eng.pdf](https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/note_conceptuelle_impact_eng.pdf)



[برنامج المؤتمر:](#)

<https://www.economie-tunisie.org/en/Debt and the Impacts of the IFIs>



## التفكير في أجندة المقاومة الجماعية للمستقبل

كانت فعاليات القمة المضادة والمؤتمر مثمرة وأسفرت عن سبل للعمل والمناصرة والتعبئة في المستقبل. وهو ما يعتبر أجندة عمل مشتركة للجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية من أجل التغيير.

### 1. مقاومة المؤسسات المالية الدولية في مجال إنتاج المعرفة

على الرغم من الجهود التي تقودها منظمات المجتمع المدني في إنتاج المعرفة في مقاومة هيمنة المؤسسات المالية الدولية، لا تزال هناك فجوة في تباحث مواضيع مثل نظريات التنمية والتناول النقدي للمواضيع المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية والحق في التنمية.

يطلع الطلبة في تونس فقط على النظريات النيو ليبرالية، وهو ما يطرح حاجة ماسة إلى تزويد الطلاب بمنصات للتعليم والمناقشة ورعاية وخلق المعرفة الاقتصادية الخارجة عن المألوف داخل الجامعات.

الشروع في عملية التحرر الفكري من خلال إنتاج المعرفة المحررة من الأنماط الاستعمارية وهيمنة الخطاب الرأسمالي.

تفكيك وتحدي التكنوقراطيات الكامنة في سرديات المؤسسات المالية الدولية وعدم السماح لخطاب الاستقرار النقدي والمالي أن يبرر النظام المالي العالمي غير المتكافئ هيكلية.

تعزيز إنتاج المعرفة لعموم القارة الأفريقية.

دعم إنتاج التحليل لعرض تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية.

تحدي تكنوقراطيات المؤسسات المالية الدولية وخطابها التقني عبر إتاحة المعلومات لجمهور أكبر.

عدم السماح لخطاب «الاستقرار النقدي والمالي» أن يبرر النظام المالي العالمي غير المتكافئ هيكلية.

الشروع في عملية التحرر الفكري من خلال إنتاج المعرفة المحررة من الأنماط والمراجع الاستعمارية.

### 2. مساءلة المؤسسات المالية الدولية وتدقيق الديون

استخدام أدوات القانون الدولي الحالية لبدء عمليات تدقيق الديون والحصول على إلغاء الديون وجبر الضرر.

وضع الأسس لإعادة تقييم الالتزامات المالية بشكل عادل وشفاف

تعزيز مهمة دائرة المحاسبات في مراقبة وتقييم الأموال العامة ومراجعة الديون وبرامج القروض مع المؤسسات المالية الدولية

وضع استراتيجية لإدارة الديون موجهة نحو الجدوى على المدى الطويل بناء على إطار قانوني ومؤسسي متين وعلى سيادة القانون.

مراجعة عمليات توقيع الديون والقروض والتصديق عليها والمطالبة بأن يوافق البرلمان على التزامات الدولة في القروض المشروطة، قبل التوقيع.

الدفع نحو بنود وقائية أقوى في اتفاقيات الديون.

بناء تحالف دولي لمحاسبة المؤسسات المالية على تداعي مجال سياسة الدولة واضمحلال احترام الحقوق.

اقرأ المزيد: ميثاق منتدى وشبكة الديون والتنمية الأفريقية للاقتراض. AfroDAD: <https://afrodad.org/portfolio/the-african-borrowing-charter-english-3>



3. التحرر الذاتي من إملءات المؤسسات المالية الدولية من خلال تنفيذ نموذج تنمية داخلي وسيادي

مكافحة تدابير التشفير من خلال تنفيذ سياسات بديلة تركز على اقتصاد عادل وقائم على الحقوق

استعادة دور البنك المركزي من أجل الاستثمار في الحلول التنموية المحلية.

معالجة التبعيات الهيكلية عن طريق الاستثمار في السيادة الغذائية والطاقة وفي الصناعة المحلية ذات القيمة المضافة العالية.

مراجعة العلاقات التجارية الجائرة وتحديد أولويات المصالح الوطنية.

تفكيك تركة المؤسسات المالية الدولية المفروضة على السياسات المنفذة عبر التشريعات القانونية.

الدفاع عن الحق في التنمية

4. توطيد الشراكات والتضامن بين بلدان الجنوب

العمل على تحسين التعاون والتكامل الاقتصادي مع دول المنطقة والقارات وكامل الجنوب العالمي.

دعم إنشاء مؤسسات إقراض جديدة بقيادة جنوبية لتعزيز استقلالية البلدان النامية وقدرتها على تحديد شروطها الخاصة

5. الدعوة إلى إعادة بناء الهيكل المالي والتجاري والضريبي العالمي

تنوع مصادر الاقتراض عبر تباحث فرص اتفاقيات المبادلة الثنائية والترتيبات المالية الإقليمية

دعم المبادرة الأفريقية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية لإصلاح القواعد الضريبية الدولية والحد من عدم المساواة وإيقاف التدفقات المالية غير المشروعة.

مواصلة رحلة المناصرة لإصلاح أو تفكيك البنية المالية العالمية



تم إنشاء هذه المجلة أثناء الإبادة الجماعية  
و مدعومة بتضامننا مع فلسطين



## الملاحق









المركز التونسي للإقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Economie



[contact@economie-tunisie.org](mailto:contact@economie-tunisie.org)



[www.economie-tunisie.org](http://www.economie-tunisie.org)



21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia



[www.facebook.com/ObsTunEco](https://www.facebook.com/ObsTunEco)



(+216) 36 329 939